مجتمع

مصر: انقلاب حافلة يودي بحياة 12 شخصاً

لقي 12 شخصاً، بينهم أطفال، مصرعهم، وأصيب 34 آخرون إثر انقلاب حافلة بطريق سريع شرقي مصر، ليل أول من أمس، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط، الرسمية المصرية، نقلاً عن مصدر مسؤول بمرفق الإسعاف. وقال إن «عدد وفيات حادث انقلاب حافلة ركاب بطريق القاهرة - السويس ارتفع إلى 12 بينهم أطفال، بينما أصيب 34 شخصاً». وأوضح أن الحافلة التي كان يستقلها عدد من الأسر، كانت في رحلة سياحية داخلية عائدة للعاصمة القاهرة. وأشارت الوكالة إلى أن الحادث وقع بالقرب من مدخل محافظة السويس، من دون ذكر تفاصيل أكثر. (الأناضول)

الخطر يهدد حياة 6 أسرى مضربين عن الطعام

حذّر نادي الأسير الفلسطيني من تصاعد المخاطر على حياة 6 أسرى يضربون عن الطعام في السجون الإسرائيلية، احتجاجاً على اعتقالهم الإداري. وقال في بيان: «المخاطر على حياة الأسرى المضربين تتصاعد. مقابل ذلك، تواصل سلطات الاحتلال تعنتها ورفضها الاستجابة لمطلبهم». أضاف أن «6 أسرى في سجون الاحتلال يواصلون معركة الإضراب المفتوح عن الطعام رفضاً لاعتقالهم الإداري». يشار إلى أن الاعتقال الإداري هو حبس بأمر عسكري إسرائيلي بزعم وجود تهديد أمني، من دون توجيه لائحة اتهام، ويمتد لـ 6 أشهر قابلة للتمديد. (الأناضول)

(مظفر كاغليانير/ الأناضول)

تشجير الغابات المحترقة

عقب السيطرة على الحرائق التي اندلعت في ولاية أنطاليا جنوب غربي تركيا وعدة ولايات أخرى، بدأت الجهود لإعادة تشجير الغابات المحترقة. وكانت الحرائق قد اشتعلت في 28 يوليو/ تموز الماضي في قضاء مانافغات بأنطاليا، ثم انتقلت بفعل الرياح إلى أقضية عدة مثل كوندوغموش، وإبرادي، وآلانيا. وأطلقت حملة كبيرة في عموم البلاد لتعويض خسائر المتضررين وتلبية احتياجاتهم. كما بدأت أعمال التنظيف في أماكن الغابات المحترقة، وقطعت الأشجار التي احترقت تماماً للاستفادة منها، بالإضافة إلى تجهيز التربة لاستقبال شتلات جديدة. وقال مدير الغابات بأنطاليا وداد ديكيجي، إن المنطقة لم تشهد حرائق عادية بل كارثة حقيقية، وقد لقي أشخاص مصرعهم من جراء الحرائق، بالإضافة إلى الأشجار والحيوانات والمنازل، مضيفاً أن 58 ألف هكتار دمرت في أكبر حريق رآه طوال حياته المهنية. وأشار ديكيجي إلى أن ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة والرياح صعّبا كثيراً السيطرة على الحرائق رغم كل الجهود المبذولة من البر والجو. وخلال تسعة أيام تمت السيطرة عليها تماماً ثم بدأت جهود إعادة تشجير المناطق المحترقة. ولفت إلى انتهاء حرث الأماكن المحترقة تمهيداً لغرس الشتلات، مشيراً إلى أنه يتوقع بدء الغرس في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل مع بدء هطول الأمطار وتوفر الظروف الملائمة.

(الأناضول)

السلطة تتنصّل من علاج هارون

الخليل ـ **فاطمة مشعلة**

مطلع العام الجاري، أصيب الشاب الفلسطيني هارون أبو عرام (24 عاماً)، من منطقة الركيز في مسافر يطا أقصى جنوب الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، برصاصة في الرقبة أطلقها أحد جنود الاحتلال الإسرائيلي أثناء محاولته منع الجنود من مصادرة مولد الكهرباء الذي اشتراه لعائلته التي تسكن خيمة وكهفاً، بعدما حرمها الاحتلال من بناء منزل من الطوب أو الحجر. إثر ذلك، فقد هارون قدرته على التنفس بشكل طبيعي وأصيب بشلل رباعي. لكنه لم يجد بعد ثمانية أشهر من الحادثة، يداً رسمية فلسطينية تدفع عنه فاتورة علاجه في المستشفى، وفق ما تؤكد عائلته.

وتقول والدة هارون، فارسة أبو عرام، لـ «العربي الجديد»: «لم تدفع السلطة شيئاً. بداية، خضع هارون للعلاج في أحد المستشفيات الخاصة في مدينة الخليل لمدة خمسة أشهر على نفقة وزارة الصحة الفلسطينية. لكنّه بدأ يعاني من تقرّحات، وأعلمنا المستشفى بتحويله إلى المنزل مع جهاز تنفسي، إذ لن يتمكن من التنفس بشكل طبيعي من جراء الإصابة بعد الآن». رفضت العائلة التسليم بالأمر، والتخلي عن علاجه بهذه السهولة، على الرغم من محدودية مواردها. باعت جزءاً من أرضها، رمز الصمود في مقاومة الاحتلال، من أجل تغطية علاج هارون الباهظ الثمن في أحد مستشفيات الداخل المحتل المتخصص بالتأهيل من أجل التنفس».

وبحسب العائلة، وصلت كلفة علاج هارون الشهرية على مدار ثلاثة أشهر في هذا المستشفى إلى نحو ربع مليون شيكل (100 ألف دولار)، تدفع نقداً كل شهر للمستشفى بقيمة 90 ألف شيكل (30 ألف دولار)، وتم دفعها بمساعدة منظمة دولية. لكن لم يعد بمقدور العائلة الدفع أكثر لمواصلة علاج ابنها الجريح.

وتقول أبو عرام إن وزارة الصحة الفلسطينية تنصلت من مسؤولياتها حيال علاج هارون، وفضلت أن يبقى في المستشفى الفلسطيني، ثم تحويله إلى المنزل مع جهاز للتنفس، مدعية أن المستشفيات في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 لم تقبل استقباله في أقسامها للعلاج، وأنه لن يتمكن من التنفس بشكل طبيعي بعد الإصابة. لكن العائلة لم تفقد الأمل وأصرت على علاج ابنها بمساعدة إحدى المنظمات الدولية التي لم يعد بمقدورها تغطية العلاج بعد مرور شهر.

يحتاج هارون المصاب بشلل رباعي إلى مواصلة العلاج في مستشفى متخصص في الداخل المحتل، وقد تمكن بعد خضوعه لعلاج مكثف على مدى ثلاثة أشهر من التنفس بشكل طبيعي، ما أعاد الأمل إلى العائلة بشأن تحسن حالته الصحية». وتقول أبو عرام لـ «العربي الجديد»: «تحسن هارون بفعل العلاج والحمد لله تخلى عن جهاز التنفس وصار يتنفس بشكل طبيعي الآن، في الوقت الذي تم إخبارنا به من قبل وزارة الصحة والمشفى الفلسطيني أنه لن يتمكن من التنفس بشكل طبيعي بعد الإصابة وها هو قد تنفس».

تعهدت وزارة الصحة الفلسطينية بعلاج هارون أبو عرام، إلا أنها لم تفِ بوعدها على الرغم من أن حالة هارون تتحسن بفعل العلاج على عكس التوقعات، ولم تستجب لمطالبات العائلة المستمرة بتحمل مسؤولية علاجه كأحد الصامدين في أرضه في مسافر يطا، حال مئات العائلات الفلسطينية هناك.

وتؤكد والدة هارون أنه تمكن مؤخراً من تحريك يده من الكوع إلى الكتف وأحد أصابع يده، وصار يجلس على كرسي متحرك بدلاً من بقائه على سرير. وتسأل: «هل تحرك السلطة الفلسطينية أحد مواردها لمواصلة علاجه؟». وكانت وزارة الصحة الفلسطينية، قد قالت في بيان، يوم إصابته، إنّ الرصاصة أصابت «الأعصاب والعمود الفقري» لهارون، وأدت لإصابته بـ «الشلل الرباعي». وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، جريمة استهداف هارون، وقالت إنّها «تعكس العقلية العنصرية الفاشية التي تسيطر على مفاصل الحكم في دولة الاحتلال».

مخالفة للقانون الدولي

طالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالتحقيق السريع والكامل في إطلاق جنودها النار من مسافة قريبة على الشاب الفلسطيني هارون أبو عرام، الذي كان يدافع عن ممتلكاته. وقال إن قوات الاحتلال أطلقت النار على أبو عرام بينما كان يشيّد منزلاً بعد هدمها منزله، معتبراً ذلك «مخالفة للقانون الدولي».

تحقيق

أدّى وقف قنصلية النظام السوري في إسطنبول إصدار جوازات سفر للمواطنين السوريين في تركيا إلى شلّ حياة هؤلاء. فمع توقّف تلك العملية، تعطّلت شؤون حياتية كثيرة، منها الإقامات والسفر واستئجار المنازل وغيرها

السوريون في تركيا

قنصلية النظام تعاقب المواطنين بجوازات سفرهم

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

«توقّفت حياتي بكلّ ما للكلمة من معنى. اكتبوا اسمي وأنا جاهز لمواجهة القنصل». هذا ما يقوله المواطن السوري محمد عبد السلام، عند سؤاله عن تأثّر حياته في تركيا بعدم حصوله على جواز سفر. يضيف لـ«العربي الجديد»: «إقامتي السياحية شارفت على الانتهاء، وإن لم أحصل على جواز سفر في خلال شهر، فإنّ إقامتي ستموت ولا يمكنني الاستحصال على غيرها، وبالتالي سيكون وجودي على الأراضي التركية مخالفاً (للقانون) ولذلك تداعيات كارثية عليّ».

ويشير عبد السلام إلى أنّ «القنصلية السورية لا تمنح جوازات سفر إلا لمدة عامَين فقط، فنبقى بالتالي مرتبطين بالمخاطر وبالقنصلية وبدفع الرشى». ويخبر أنّه حينما شارفت صلاحية جواز سفره على الانتهاء، قدّم المستندات المطلوبة إلى قنصلية النظام السوري في إسطنبول للحصول على جواز جديد غير مستعجل، ودفع مبلغ 400 دولار أميركي عدا تكاليف الحجز التي كانت حينها 150 دولاراً، لكنّها اليوم تضاعفت. وحتى اليوم، لم يحصل على ردّ من القنصلية، مؤكداً أنّه راجع في ذلك مرّات عدّة «لكنّ موظّفي القنصلية ومن على الباب يطلبون من الواقفين في الطابور أن يعودوا أدراجهم إذا كانوا يراجعون بخصوص جوازات السفر، إذ لا تتوافر دفاترها في دمشق». ويوضح عبد السلام أنّ «مئات السوريين يصطفون في طابور أمام القنصلية في حيّ نيشانتي بإسطنبول ابتداءً من الساعة السادسة صباحاً، وسط الجوّ الحار، فيما يتفرّج الأتراك على ذلّنا وعلى كيفية تعامل النظام السوري معنا».

ويتابع عبد السلام، قائلاً إنّ «كلّ المعاملات بتركيا في حاجة إلى إقامة، وتجديد الإقامة مرتبط بصلاحية جواز السفر»، وبالمعاملات يقصد ما يتعلّق بـ«الماء والكهرباء والغاز الخاص بالمنازل والتعاملات المصرفية وغير ذلك، الأمر الذي يعني شللاً تاماً أو يدفع إلى الالتفاف على القانون وإجراء المعاملات بأسماء أخرى، ولذلك مخاطر كبيرة».

وتؤكد مصادر سورية لـ«العربي الجديد» أنّ «قنصلية الجمهورية العربية السورية في مدينة إسطنبول التركية لم تصدر أيّ جواز سفر منذ ما قبل عيد الأضحى الماضي (قبل 20 يوليو/ تموز الماضي)، فيما الطلبات مقدّمة منذ ثلاثة أشهر من دون أيّ ردّ عليها». تضيف المصادر أنّ «الإجابات التي ترد المراجعين والمكاتب المتعاملة مع القنصلية تفيد بعدم توافر ورق خاص بالجوازات»، مبدية استغرابها من «دولة لا تؤمّن ورق جوازات السفر ولا تدفع ثمنها للمطابع الفرنسية التي تمدّها بدفاتر الجوازات». وتتابع المصادر نفسها: «نفاد جوازات السفر ليس في تركيا فقط. وقد حاولنا التواصل مع الداخل واستصدار جوازات، لكنّ الإجابة كانت أنّها متوقّفة الآن»، مشيرة إلى أنّ «القنصلية السورية لم تعلن على موقعها الرسمي أو تحدّد تاريخاً لحلّ أزمة الجوازات، وما زال سيستم (نظام) الحجز متوقفاً».

وكان وزير الداخلية في حكومة النظام السوري محمد الرحمون، قد برّر في خلال تصريحات متلفزة في منتصف أغسطس/ آب الماضي تأخّر إصدار الجوازات بـ«أسباب فنية بحتة جرى التغلّب عليها»، مطلقاً وعوداً بأنّه بعد العشرين من الشهر نفسه «ستُحَلّ المشكلة بشكل كامل» في داخل سورية، من دون أن يشير إلى أزمة الجوازات في السفارات والقنصليات السورية في الخارج.

وينفي تمام الحاج، صاحب شركة خدمات في إسطنبول، وجود أي حلحلة، قائلاً: «لم تصل دفاتر الجوازات إلى القنصلية في إسطنبول، كذلك فإنّ مديريات الهجرة في داخل سورية متوقّفة عن منح الجوازات». يضيف لـ«العربي الجديد»: «كنّا في الماضي نستحصل على جوازات لسوريين مقيمين في تركيا من داخل سورية. فإذا كان لطالب الجواز قريب من الدرجة الأولى، يوقّع عنه ويتسلّم الجواز في مقابل 750 دولاراً أميركياً. وفي حال عدم وجود قريب، تراوح كلفة الجواز ما بين 1300 و1500 دولار. لكنّ هذه الطريقة متوقّفة منذ أكثر من شهرَين، ويحتاج الجواز الصادر في سورية لمقيم في تركيا إلى تصديق من القنصلية وسداد مبلغ 250 دولاراً». ويتابع الحاج: «الحجز للحصول على جوازات سفر ما زال متوقفاً في إسطنبول، حتى عبر السماسرة، لكنّ تصديق الأوراق الرسمية مستمر بعد الحجز الذي تراوح كلفته عبر السماسرة ما بين 150 و200 دولار. لكن ثمّة سماسرة يعملون لمصلحة القنصلية يُدخلون من يريد الحصول على تصديق بشكل فوري في مقابل 500 دولار».

إذلال وابتزاز

ويفيد سوريون بأنّ عمليات الابتزاز ومحاولة إذلال المراجعين تستمر أمام القنصلية السورية، من دون أن تتدخل السلطات التركية، لافتين إلى أنّ الحاجة إلى جوازات السفر وتصديق المستندات من مؤسسات النظام السوري التي قد تطلبها كذلك تركيا لمعاملات رسمية، تدفع السوريين إلى القبول بالوقوف ساعات في الشارع وتحت أشعة الشمس ودفع الرشى.

من جهته، يقول مدير شركة «دارنا» لخدمات استصدار جوازات السفر والإقامات السياحية في إسطنبول، عميّر شعبان إنّ «قنصلية النظام السوري ما زالت تستقبل المستندات اللازمة من أجل جوازات السفر، لكنّها تطلب من السوريين المراجعة بعد ثلاثة أشهر، متذرّعة بعدم توافر دفاتر لذلك». وحول تأثير انتهاء صلاحية جواز سفر السوريين في تركيا، يشرح شعبان لـ«العربي الجديد» أنّه «يؤدي إلى شلل تام في جميع الأعمال، إذ يتوقف كلّ شيء بالنسبة إلى السوري إن انتهت صلاحية الإقامة المرتبطة بصلاحية جواز السفر. فالحساب المصرفي في حاجة إلى إقامة، وكذلك استئجار البيوت، إذ تتطلب كتابة العقد إقامة وجواز سفر ساريَي المفعول. وعمليات تشغيل الطاقة في المنازل في ما يتعلق بالكهرباء والغاز والماء، كلها تحتاج إلى إقامة، فيما يتطلب التنقل بين الولايات التركية إقامة سياحية صالحة. تُضاف إلى ذلك حاجة الطبقة العليا من مستثمرين وأصحاب أعمال إلى جوازات السفر حتى لا تتوقّف رحلاتهم إلى الخارج».

وحول آلية الحجز في القنصلية للحصول على جواز سفر وتصديق مستندات رسمية، يقول شعبان إنّ «الأمر بلطجة وسرقات. فلا شيء محدد. ثمّة نظام على شبكة الإنترنت، لكنّه لا يفتح إلا لأسماء بحدّ ذاتها يملك أصحابها كلمة السر. وهؤلاء يتعاملون مع قنصلية النظام، والقصة عرض وطلب واستغلال لحاجة السوريين. ففي بعض الأحيان يكون الحجز لمقابلة خاصة بجواز سفر لقاء 150 دولاراً، ليرتفع في أخرى إلى 250 دولاراً». ويشير شعبان إلى «وجود سماسرة على باب القنصلية يعملون للقنصل والموظفين في الداخل، فيؤمّنون دخولاً مباشراً من دون مواعيد، إنّما لقاء بدلات مالية كبيرة». ويؤكد شعبان أنّ «تصديق الأوراق الرسمية مستمر حتى اليوم، لكن بعد مواعيد طويلة تمتدّ لنحو شهر لمن يدفع السعر المحدد للحجز والبالغ 350 ليرة تركية (نحو 45 دولاراً). أمّا عبر السماسرة، فيمكنك الدخول فوراً بعد دفع نحو 500 دولار».

حياتهم مهدّدة بالتوقّف من دون جوازات سفر صالحة (ياسين أكغول/ الأناضول)

500
دولار أميركي هو ما يتقاضاه سماسرة لقاء إدخال مواطن سوري إلى قنصلية النظام لتصديق معاملة

إقامة إنسانية

ويعاني نحو 3,6 ملايين سوري في تركيا، بشكل أو بآخر، من حالات الإذلال والابتزاز في خلال مراجعتهم قنصلية النظام السوري في إسطنبول. لكنّ المحامي السوري وليد الكردي، يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «في الإمكان الهروب من مشكلة انتهاء فترة الإقامة السياحية لمن لم يستطع تجديد جواز سفره، عبر الإقامة الإنسانية». ويشرح أنّ «الدولة التركية جعلت السوريين منذ العام الماضي من ضمن اللاجئين الذين يحقّ لهم الحصول على إقامة إنسانية. أتى ذلك بعد رفع النظام السوري رسوم استصدار الجوازات أو إغلاق قنصليته بسبب أزمة كورونا، إذ أدّى الأمر إلى إبطال الإقامات السياحية من جرّاء انتهاء مدة صلاحية جوازات السفر واستحالة استصدار إقامات سياحية جديدة. هكذا وافقت تركيا على منح السوريين إقامات إنسانية بعد طلبات متكررة من منبر الجمعيات السورية في تركيا». يضيف الكردي أنّه «منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2020، وبعد اجتماع ضمّ والي إسطنبول علي يرلي قايا ومسؤولين أتراك وممثّلين عن منبر الجمعيات السورية في تركيا، أُوعِز إلى الإدارة العامة للهجرة في تركيا بالبدء بتسلّم ملفات الإقامة الإنسانية للسوريين».

وحول الإقامة الإنسانية بدلاً من تلك السياحية وصلاحيتها لاستمرار الخدمات للسوريين، يؤكد الكردي أنّ «الإقامة الإنسانية هي كما السياحية مع نقطة اختلاف واحدة، إذ إنّها لا تخوّل حاملها السفر إلى خارج تركيا والعودة. كذلك إنّ الحصول عليها أسهل ومن دون رسوم تذكر وفي خلال فترة قياسية. أمّا فترة صلاحية الإقامة الإنسانية فهي عامان وليست لعام واحد كما الإقامة السياحية».

> المعاملات في تركيا تحتاج إلى إقامة، وبالتالي إلى جواز سفر صالح

> مئات السوريين يصطفون في طابور أمام قنصلية النظام بإسطنبول

المؤونة البيتية... فرصة عمل لفلسطينيين في لبنان

أطلقت جمعية البرامج النسائية مشروع المؤونة البيتية، بهدف تمكين الشباب الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة للاجئين في جنوب لبنان

صيدا ـ **انتصار الدنان**

في ظلّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية التي يشهدها لبنان في الوقت الحالي، والتي تؤثّر في المواطنين واللاجئين السوريين والفلسطينيين على حدّ سواء، وارتفاع نسبة البطالة، وخصوصاً بين الفلسطينيين، كان لا بد من التفكير في مشروع يساهم في تمكين الشباب الفلسطيني، كما تقول أم حسام المشرفة على جمعية البرامج النسائية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان). توضح أنّه «في ظلّ الأزمة المعيشية التي نشهدها ونعيشها في المخيمات الفلسطينية، كان لا بد من التفكير في دورة مهنية تساعد الشباب على التغلب على واقعهم، وتحديداً الفئة التي تتمكن من متابعة تعليمها، علّها تجد فرص عمل مناسبة. ووقع الاختيار على فكرة إعداد المؤونة البيتية». تتابع: «برنامج المؤونة البيتية يعتمد أساساً على حفظ الخُضروات في الثلاجات. لكن بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، اخترنا العمل على تجفيف البامياء والملوخية والفاصولياء والتقطير وإعداد الحر والمخللات على أنواعها والصعتر، بالإضافة إلى إعداد الألبان والأجبان والأطعمة التي تعتمد على اللحوم».

تضيف أم حسام: «سابقاً، كنّا نُعدّ المربيات. لكن حالياً، استبدلنا مربى الفراولة بالزعتر لعدم توافر هذه الفاكهة. بدأنا العمل على التحضير للمشروع قبل أيام، على أن يستمرّ لمدة ثمانين يوماً. المرحلة الأولى من التدريب تشمل إعداد المخللات وتجفيف الخضروات، ثم التدرب على بعض المهارات الحياتية، منها التواصل البنّاء والإيجابي، والتوظيف وكل ما يتطلبه إنشاء عمل». وتشير إلى أنّ «الدورة التدريبية ستمكن المتدربين من بدء مشاريعهم الخاصة بعد الانتهاء من التدريبات»، قائلة إن المشروع يساهم في تطوير العديد من المهارات لدى المتدربين. تضيف أن الدورة تضم 12 شابة و8 شبان، وقد أبدى الجميع رغبة في تعلم إعداد المؤونة البيتية، على أمل أن توفر لهم فرص جديدة في المستقبل، وتتيح لهم إطلاق مشاريعهم على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرّ بها لبنان. وتختم حديثها قائلة إن «القسم الأول من الدورة يتركز على التدريبات، ومدتها نحو 30 يوماً. تليها المهارات الحياتية التي تستمر نحو 10 أيام. وفي القسم الثاني من الدورة، سيبدأ المتدربون في التطبيق، على أن يتقاضى كل متدرب أجراً على عمله. وسيعمل المتدربون نصف الوقت في مركز الجمعية، والنصف الثاني في أماكن أخرى، على أن يعرض الإنتاج في وقت لاحق».

في هذا السياق، تقول المتدربة آيات، التي تقيم في المخيم: «لم أتمكن من متابعة تعليمي بسبب ظروف عائلية. أنهيت الصف التاسع الأساسي وبقيت في البيت. رغبت في تعلم مهنة ما، إلا أن ظروفي حالت دون ذلك مجدداً. لكن في مركز البرامج النسائية، وجدت فرصتي». تتابع: «التحقت بالدورة التدريبية في المركز»، لافتة إلى أن «المؤونة التي نتدرب على إعدادها تشمل كل ما نستخدمه في البيت، كالزيتون والمخللات وتقطير مياه الورد وغير ذلك. كذلك نعمد إلى تجفيف الخضروات التي كانت توضع في الثلاجة سابقاً. نُحيي ما كانت تفعله جداتنا في الماضي». تضيف: «عندما ننهي مدة التدريب، سننتقل إلى مرحلة التطبيق». وتختم حديثها قائلة: «تعلّم إعداد المؤونة البيتية يفتح أمامي مجالاً للعمل في البيت، إذ يمكنني بيع المؤونة إذا لم أجد عملاً». وتشير إلى أنّ هذا «سيساعدني على تأسيس مشروع خاص بي في المخيم».

أما المتدرب خالد (23 عاماً)، المتحدر من قرية لوبيا (وهي ثاني أكبر قرى قضاء طبرية) فيقول: «لم أتابع تعليمي. بعدما أنهيت الصف الثامن الأساسي، تعلمت حياكة الستائر وعملت فيها لمدة أربع سنوات. لكن بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيشها، توقفت عن العمل». قرر الالتحاق بدورة التدريب لتعلُّم إعداد المؤونة البيتية. وعن سبب رغبته هذه، يقول: «منذ صغري، أحب العمل في المطبخ. كنت قد افتتحت محلاً لبيع الشطائر والكعك في المخيم، لأنني أحب الطهو. ولمّا علمت بموضوع الدورة، أردت تطوير هوايتي واكتساب مهنة أستطيع العمل فيها لاحقاً من البيت، وقد يوفر لي هذا العمل دخلاً يساعدني على العيش». ويقول: «أرغب بعد الانتهاء من الدورة في فتح محل خاص بي، أمارس فيه مهنتي أو أعدّ مشروعاً مع زملائي في الدورة». يضيف: «أشجع الشباب على تعلّم هذه المهنة لأنّها مهمة ومنتجة».

الدورة ليست حكراً على النساء (العربي الجديد)

ربما تفتح لها الدورة فرص عمل في المستقبل (العربي الجديد)

باعة المثلجات يتحدّون حرارة الشمس في الكويت

ينتظر الرزق تحت الشمس الحارقة (العربي الجديد)

مهنة بائع المثلجات في الكويت تتحدى قساوة شروط الشركات التي تشغّل العربات، وأيضاً عدم رحمة الوقوف تحت حرارة الشمس الحارقة. لكنّ حبّ الناس ولحظات الفرح بالآخرين تجعلها تستمر من الأب إلى الابن إلى الحفيد

الكويت ـ **خالد الخالدي**

يجلس المصري محمود سيد ليبيع المثلجات وسط أحد مداخل حي القيروان السكني شمال الكويت. يحاول كسب رزقه اليومي من دون أي وسائل حماية من الشمس الحارقة خلال فصل الصيف حين تتجاوز درجة الحرارة 55 درجة مئوية.

يعمل باعة المثلجات بالتنسيق مع شركات المثلجات والألبان الكبرى في الكويت التي تصدر رخصاً لهم للبيع في مقابل إعطائهم البضاعة بنصف قيمتها، وتحدد مراكز انتشارهم بالتعاون مع بلدية الكويت، علماً أنه لا يسمح بتجاوز أي بائع مثلجات مكانه، والذي قد يعرّضه للطرد من وظيفته.

25 سنة تحت الشمس

يقول محمود لـ«العربي الجديد»: «أعمل يومياً من الساعة العاشرة صباحاً حتى المغيب. أبيع المثلجات وقناني المياه المعدنية، وأكسب ربحاً يوازي ما تجنيه المحلات في الأسواق المركزية ومحلات البقالة لأنني أشتري المثلجات من الشركة التي أعمل لديها بنصف قيمتها، أي بسعر الجملة، وأبيعها بالمفرّق محققاً هامش ربح بسيطاً، مع ذلك لا يستحق الوقوف في الشمس الحارقة». يتابع: «الحقيقة أنني أعمل في هذه المهنة منذ 25 سنة. درجات الحرارة لم تكن بهذا الشكل في الكويت سابقاً. يقول محللون إن ذلك يحدث بسبب عوامل بيئية عالمية، لكنّ الأكيد أن الحرارة ارتفعت في شكل مخيف خلال السنوات الأخيرة، ما زاد مصاعبنا، لكنّنا صابرون من أجل لقمة العيش».

وعن توفير مكيفات هواء لباعة المثلجات، كما يطالب ناشطون في مجال حقوق الإنسان، يقول محمود: «الواقع أن تجهيز عربات مكيّفة يكلف الكثير من الأموال، وهو ما لا نريده لأننا سندفع ثمن هذه العربات الغالية، لذا نعتبر أنّ بقاءنا على هذه الحال أفضل. ونحن نستطيع التعامل مع الحرارة، لكنّنا سنفشل في معالجة مشكلات عدم توافر وظائف لنا».

> هناك علاقة حميمة بين بائع المثلجات والمواطنين

> تضع الشركات شروطاً قاسية لتشغيل الباعة متجاهلة حقوقهم

خطر الذوبان

يخبر مسعد، وهو بائع مثلجات مصري أيضاً وسط العاصمة الكويت «العربي الجديد» أنّه يتواجد منذ الساعة السابعة صباحاً، وهو توقيت توجه الناس إلى أعمالهم، ولا يعود إلى منزله إلا حين يبيع أكبر كمية من البضاعة التي في حوزته. ويحصل ذلك غالباً عند الواحدة فجراً. يقول: «لم أشاهد في حياتي شمساً حارقة جداً في الكويت كتلك في السنوات الأخيرة. ارتفعت الحرارة في شكل كبير جداً مع عدم وجود أشجار أو إجراءات لتخفيف الحرارة في الشوارع، حيث يغلي الإسفلت خلال وقت الظهيرة، وإذا سقط شيء فإن فرصة ذوبانه كبيرة جداً، فكيف حال من يقف على رجليه، أو يجلس على كرسي وفوقه مظلة قديمة يفترض أن تقيه من الشمس».

قفزات الطفولة

وعن أهمية باعة المثلجات، يقول مسعد: «يحبنا الناس لأننا نذكرهم بطفولتهم، فهم يستطيعون شراء المثلجات ذاتها من الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية ومتاجر البقالة بأسعار أقل، لكنهم يحبون أن يأتوا إلى هذه العربات. وبعضهم يأتي مع أبنائه ويجعلهم يقفزون فوق العربة مثلما كان يفعل حين كان صغيراً».

ويُعتبر شراء شخص كل كمية المثلجات ليوم كامل وتوزيعها مجاناً على المارة أهم نشاط يومي بالنسبة لبائع مثلجات. يقول محمود: «في أحيان كثيرة يأتي شخص ويعطيني 50 ديناراً (165,7 دولاراً) لتوزيع المثلجات مجاناً لأي طالب شراء. وهنا أستطيع العودة إلى منزلي زاعماً أنني بعت مثلجات بهذه الكمية من المال، لكنّ الأمانة تحتم عليّ توزيعها بالقيمة المحددة قبل المغادرة. وأعتقد أنّ هناك علاقة حميمة بين بائع المثلجات أو راعي البرّيد، كما يسمى في الكويت، وبين المواطنين، ما يشكل سرّ استمرار المهنة حتى اليوم».

ويعود باعة المثلجات لقضاء الإجازة في بلدانهم خلال فصل الشتاء، إذ تتوقف عربات المثلجات عن الانتشار في الشوارع بسبب ضعف الإقبال عليها، ما يتسبب في صعوبات اقتصادية لقسم كبير منهم، ويضطرهم إلى البحث عن وظائف في بلدانهم، لأن هذه الوظيفة في الكويت تعتبر «موسمية» مع وضع الشركات شروطاً قاسية لتشغيل الباعة، وتجاهلها منحهم تأميناً صحياً أو رواتب مقابل إجازاتهم السنوية.

ويقول بائع آخر يدعى بيومي أحمد لـ«العربي الجديد»: «الشيء الوحيد الذي يفرحنا هو فصل الصيف الذي يراه الآخرون حاراً مؤذياً وطويلاً في الكويت. والأهم بالنسبة لنا هو قضاء فترة أقل في بلداننا، والعودة سريعاً للعمل في الكويت». ويؤكد بيومي أنّ علاقة باعة المثلجات مع سكان المناطق التي يعملون فيها وتتواجد غالباً في المناطق السكنية والضواحي، تشبه علاقة عائلية، إذ يتعرف بائع المثلجات الذي يعد أحد معالم المنطقة، على الأب والابن وأحياناً الحفيد. ورغم المخاطر المحدقة بهذه المهنة، يعتقد كُثر بأنها باقية.